دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان: أخلاقيات نشر أخبار الجريمة في الصحافة الكويتية : دراسة مسحية على القائم بالاتصال في عينة من الصحف الكويتية

المصدر: مجلة العلوم الاجتماعية -الكويت

المؤلف الرئيسي: الراجحي، مناور بيان

المجلد/العدد: مج43, ع4

محكمة: نعم

التاريخ الميلادي: 2015

الصفحات: 250 - 289

رقم MD: 763150

نوع المحتوى: بحوث ومقالات

قواعد المعلومات: EduSearch

مواضيع: أخلاقيات التغطية الصحفية

رابط: http://search.mandumah.com/Record/763150

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

أخلاقيات نشر أخبار الجريمة في الصحافة الكويتية
" دراسة مسحية على القائم بالاتصال في عينة من الصحف الكويتية " (*)

مناور بيان الراجحي(**)

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى رصد رؤية القائم بالاتصال في الصحف الكويتية بشأن أخلاقيات نشر أخبار الجريمة بالتطبيق على محرري الحوادث والجرائم في عينة من الصحف الكويتية؛ سعياً إلى محاولة الإسهام في دفع الصحافة الكويتية إلى الأمام والمساعدة على أداء رسالتها بشكل مهني سليم. اعتمدت الدراسة على أداة الاستبانة بالتطبيق على عينة، قوامها 98 محرراً ومحررة في أقسام الحوادث والجرائم بمختلف الصحف الكويتية، وخلصت النتائج إلى أن:

– المبحوثين يتفقون على مجموعة من السمات والخصائص التي يجب أن تتوافر في محرر أخبار الجرائم، أبرزها الدقة والأمانة والمصداقية والنزاهة والجرأة وقوة الشخصية والذكاء، ومراعاة الضوابط والأعراف الاجتماعية.

– معظمهم يطالب بأن تظل صفحة أخبار الجرائم والحوادث أساسية في أي صحيفة؛ وذلك لأن الجريمة جزء من الواقع الاجتماعي، وتجاهل هذا الواقع يحرم الصحيفة من أداء واجبها بوصفها مرآة للحياة الاجتماعية، كما أن نشر أخبار الجرائم يدفع أفراد المجتمع لاتخاذ سبل الحيطة والحذر والابتعاد عن المواقف التي قد تسبب وقوع الجريمة، وأن تجاهل تغطية الجرائم يعطي الناس إحساساً واهماً بالأمان ويجعلهم عرضة للمجرمين.

– أغلب المبحوثين يؤكدون أنهم ضد كل الأخطاء التي تقع في التغطية من نشر لصور المتهمين وأسمائهم قبل صدور أحكام أو حتى بعد صدور أحكام في قضايا بسيطة والسابقة الأولى؛ لأن ذلك يعد إهداراً لكرامة المواطن الكويتي وتشهيراً به أمام الرأي العام بالشكل الذي قد يدفعه إلى الاستمرار في ارتكاب الجرائم فيما بعد.

المصطلحات الأساسية: أخلاقيات التغطية الصحفية – نشر أخبار الجريمة – الصحافة الكويتية – القائم بالاتصال – الرأي العام – حارس البوابة الإعلامية – محررين الجريمة – الصحافة.

(*) هذا البحث موّلته ودعمته إدارة الأبحاث بجامعة الكويت تحت رقم (AM02/13).
** أستاذ الصحافة المساعد بقسم الإعلام، كلية الآداب، جامعة الكويت، دولة الكويت. mnawr@yahoo.com
(*) الأساتذة محكّمو الاستمارة:

المقدمة:

اشتد الجدل حول النتائج المترتبة على نشر أنباء الجرائم في الصحف، ولاسيما أن مندوبي الصحف يستخدمون كل طاقاتهم الصحفية ومهاراتهم الفنية في إبراز هذه الجرائم وتوضيحها وعرضها في إطار مشوق يغري القارئ في متابعة المزيد من التفصيلات والاهتمام بها، وقد ظهر اتجاهان مختلفان، أولهما: اتجاه يرى ضرورة التوسع في نشر أنباء الجرائم، ويرى المتخصصون أن هذا النشر من شأنه أن يقدم للمجتمع خدمة كبرى في مجال محاربة الجريمة (السمري، 1992م)، كما أن نشر أنباء الجرائم في الصحف يمكن أن يفيد في بيان عدد هذه الجرائم ونوعيتها المختلفة (Bard and Sangerey, 1979)، مستندين في ذلك إلى أن الجريمة ظاهرة اجتماعية ليس من المستطاع مكافحتها بشكل سطحي، ويؤكدون أن هذا النشر لأنباء الجريمة يعتبر رادعاً لها؛ لأنه يحمل دائماً شعار "إن الجريمة لا تفيد".

أما الاتجاه الثاني فهو اتجاه يرى أن نشر أنباء الجرائم بطريقة التهويل والمبالغة يتعارض تماماً مع دور الصحافة ورسالتها تجاه القراء (حجازي، 1987م)، وأصحاب هذا الاتجاه ينادون بالحد من نشر أنباء الجرائم في الصحف؛ حيث يرون أن الجريمة قد يتأثر بها بعض الأفراد الذين لديهم استعداد فطري للجريمة فيقدمون على ارتكابها بدافع التقليد، أو رغبة في بطولة، ولاسيما إذا أظهرت الصحيفة تعاطفاً خاصة مع الجاني (John, 1992).

ويتشابك علم الأخلاقيات مع كثير من العلوم الإنسانية الأخرى وتزداد حاجتنا إليه كلما ازداد التطور الحضاري، وتعد قضية أخلاقيات الإعلام مشكلة عالمية تثير اهتمام كثير من دول العالم وقلقها؛ بسبب التوسع الشديد في نشر مساحات متزايدة عن الموضوعات المتعلقة بالجريمة والإثارة والجنس والتسلية الرخيصة، وقد أصبحت مثل هذه القضية تحتل مكانة مهمة في ظل المناقشات العلمية والأكاديمية خاصة في ظل التطور الهائل لتكنولوجيا الاتصال، التي أوجدت بدورها مشكلات أخلاقية، من بينها تناقص مصداقية وسائل الإعلام؛ وهو الأمر الذي يهدد حريتها وشرعية وجودها حتى في أكثر الدول ديمقراطية (متولي، والصادق، 2004م).

ودراسة أخلاقيات التغطية الصحفية لأخبار الجريمة تستمد أهميتها من حقيقة

أن وسائل الإعلام الجماهيري، ومنها الصحافة، أصبحت تقوم بدور فاعل في عملية تشكيل الوعي العام بالجريمة مقارنة بالمؤشرات الواقعية للجريمة، ومع ذلك فإن معدلات حدوث الجريمة في الواقع ليست مرتبطة بالتغطية الصحفية لهذه الجرائم؛ حيث تشير الدراسات السابقة إلى أن إدراك الناس لأخبار الجرائم مرتبط غالباً بتغطية الإعلام لها أكثر من ارتباطه بالمؤشرات الرسمية حول واقع الجريمة في المجتمع. ومن هنا تأتي أهمية الدراسة الراهنة حول أخلاقيات نشر أخبار الجرائم في الصحف الكويتية من منظور القائم بالاتصال في هذه الصحف خصوصاً في ظل مناخ الحرية الإعلامية، الذي تعمل الصحف الكويتية في إطاره؛ حيث إن كثيراً من هذه الصحف قد أفرد صفحات متخصصة لأخبار الجرائم والحوادث، ومن شأن هذه الممارسات الصحفية إحداث تشوّه للواقع الاجتماعي المتصل بالجريمة المنشورة ومسبباتها.

فعلى الرغم من أن الهدف من تناول موضوع الجريمة في الوسائل الإعلامية المختلفة هو توعية الجمهور وتبصيره بأنواع الجرائم المختلفة وآثارها السلبية ووسائل مكافحتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فإن الخطورة تكمن في احتمالات إساءة تناول هذا الموضوع الخطير وما يترتب على ذلك من آثار عكسية ضارة وخطيرة في الوقت نفسه (عزت، د.ت: 94–95)؛ حيث لم تعد مهمة الصحافة قاصرة على تقديم الأنباء والآراء والمعلومات أو حتى تفسيرها وتحليلها، بل أصبح دورها أساسياً في معالجة القضايا والمشكلات القومية في المجتمع بما تملكه الصحافة من قدرة على تشكيل الرأي العام وتوجيهه، وصياغة أجندة الاهتمامات للجماهير، ودور مؤثر في التوعية ضد الأخطار التي تهدد أمن المجتمع والمواطنين وسلامتهما (المسلمي، 1999م: 107–108).

وتعد المعالجة الصحفية للجريمة في الصحف أمراً يكتنفه كثير من المخاطر والحدود؛ فقد حدد المشرع الكويتي حدوداً لآداب التعبير؛ حيث إن المادة 21 من قانون المطبوعات الكويتي تحظر نشر ما من شأنه أن يخدش الآداب العامة أو يمسّ كرامة الأشخاص، أو حرياتهم الشخصية، وكذلك يحرم نشر ما من شأنه إفشاء سرّ من شأنه أن يضرّ بسمعة شخص أو بثروته أو باسمه التجاري، أو نشر أي أمر يقصد به تهديده أو إرغامه على دفع مال، وتقديم منفعة للغير أو حرمانه من حرية العمل (دولة الكويت، وزارة الإعلام، 2006م: 18–19).

الدراسات السابقة:

قام الباحث برصد التراث العلمي المتمثل في الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الراهنة بهدف الوقوف على المتغيرات النظرية والمنهجية التي انتهجتها أو أسفرت عنها نتائج تلك الدراسات فيما يتعلق بالظاهرة، بشكل يؤدي إلى إثراء البناء الفكري الخاص بالدراسة الراهنة والتصميم المنهجي لها، وقد اعتمد الباحث على عرض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع نشر أخبار الجريمة في وسائل الإعلام على التتبع الزمني لتلك الدراسات من الأحدث إلى الأقدم، على النحو التالي:

(أ) دراسات عربية:

– **دراسة السهيل (2009)**: هدفت إلى دراسة وتحليل اتجاهات الصحف الكويتية (القبس، السياسة، الأنباء، الراي، الوطن) إزاء معالجة أخبار الجرائم وموضوعاتها داخل الكويت خلال عامي 2007/2008 ومدى التزام القائمين بالاتصال في صحف الدراسة بقيم النشر الصحفي وأخلاقياته عند تناول أخبار الجرائم وموضوعاتها. طبقت الدراسة على 50 مفردة من القائمين بالاتصال في صحف الدراسة، بالإضافة إلى دراسة تحليلية لهذه الصحف اعتماداً على العينة العشوائية المنتظمة باستخدام أسلوب الأسبوع الصناعي خلال فترة الدراسة، وأظهرت النتائج تأييد أغلب المبحوثين ضرورة وضع ضوابط على حرية نشر أخبار الجرائم وموضوعاتها، وجاء الصدق والدقة والموضوعية وعدم المبالغة عند تناول هذه النوعية من الأخبار في مقدمة بنود ميثاق الشرف الإعلامي في مجال نشر أخبار الجرائم وموضوعاتها من وجهة نظر القائمين بالاتصال (السهيل، 2009م).

– **دراسة حليمة (2009)**: هدفت إلى تعرف الطرق الإعلامية التي تعالج بها صحيفة الشروق اليومية الجزائرية أخبار الجريمة وتحليلها وتفسيرها ووصفها، ومحاولة الإجابة عن التساؤل الرئيس: أتساعد المعالجة الإعلامية التي تعتمدها صحيفة الشروق على الترويج للجريمة أم الحد منها اعتباراً لطريقة تقديمها للجمهور شكلاً ومضموناً وذلك خلال عام 2008، وكشفت نتائجها عدم تقيد صحيفة الشروق بالضوابط والقوانين التي تتحكم في المعالجة الإعلامية لأخبار الجريمة؛ حيث تروج الصحيفة للسلوك الإجرامي في المجتمع الجزائري من خلال معالجتها

الإعلامية لها، وهي بذلك تعتبر عاملاً غير مباشر لتكوين السلوك الإجرامي وتعزيز القيام به (حليمة، 2009م).

– **دراسة الطاهر (2007):** هدفت إلى تعرف الضوابط الأخلاقية التي تحكم إذاعة الجريمة في التلفزيون المصري، من خلال رصد وتحليل الملامح العامة للأسس والمعايير الأخلاقية التي تحكم التغطية البرامجية للجريمة. طبقت الدراسة التحليلية على ثلاثة برامج تقدم الجريمة بشكل متخصص، بالإضافة إلى دراسة ميدانية على عينة عمدية، قوامها 58 مفردة من القائمين بالاتصال في برامج الجريمة بالقنوات التلفزيونية، وكشفت الدراسة أن هناك تأثيراً غير مباشر لمنظومة القوانين والمواثيق الأخلاقية في تشكيل مستوى الوعي لدى القائمين بالاتصال، وذلك من خلال التأهيل الإعلامي والدورات المتخصصة التي تؤدي دوراً في دعم هذا الفهم لديهم وتشكيل مسؤولياتهم الاجتماعية فيما يتعلق بإذاعة مادة الجريمة (الطاهر، 2007م).

– **دراسة اليماني (2005):** هدفت إلى إبراز الدور الخطير الذي تؤديه الصحافة في نشر مضمون الجريمة أو الحد منها ومدى تأثيرها على جمهور القراء، من خلال تعرف طبيعة مضمون النشر الصحفي في مجال الجريمة، وتعرف طبيعة الدور الذي تقوم به الصحافة المصرية في هذا المجال، وكذلك أهو دور هدام أم فعال؟. طبقت الدراسة على عينة عمدية، قوامها 150 مبحوثاً ممن يتعرضون لقراءة أخبار الجرائم في الصحف المصرية، ووزعت على محافظتي الإسكندرية والغربية؛ بواقع 75 مبحوثاً لكل محافظة، وكشفت النتائج تركيز معظم الصحف المصرية على إثارة القارئ، اعتماداً منها على أسلوب المبالغة الإعلامية والتهويل الصحفي في نشر الأخبار الخاصة بالجرائم، ورغبة منها في زيادة التوزيع، خاصة لدى الصحف الحزبية والمستقلة (اليماني، 2005م).

– **دراسة عامر (2005):** هدفت إلى رصد وتحليل الملامح العامة للأسس والمعايير الأخلاقية التي تحكم التغطية الصحفية المتعلقة بالجرائم في أربع صحف مصرية، هي (الميدان، النبأ الوطني، الأسبوع، صوت الأمة)، وأظهرت النتائج أن الصحف الخاصة قد اعتمدت على الإثارة في اختيار ومعالجة مواد الجريمة على صفحاتها، وخلصت الدراسة إلى أن الصحف الخاصة في مصر خرجت على أخلاقيات نشر أخبار الجريمة وموادها المنشورة على صفحاتها خلال فترة البحث (عامر، 2005م).

– **دراسة متولي والصادق (2004):** سعت إلى تعرف مدى التزام صحف الأهرام والوفد والميدان بأخلاقيات نشر مادة الجريمة على صفحاتها للوقوف على أشكال التجاوزات والضوابط والمعايير الأخلاقية والمهنية التي تحكم نشر مواد الجريمة في هذه الصحف، وتوصلت إلى أن سياسات التحرير وأنماط الملكية تؤثر في تحديد مدى التزامها بأخلاقيات نشر مواد الجريمة، علاوة على محدودية الدور الذي تسهم به مواثيق الشرف وقوانين المهنة في تشكيل مفهوم القائمين بالاتصال لحدود مسؤوليتهم الاجتماعية (متولي، والصادق، 2004م).

– **دراسة المغامسي (2003):** سعت إلى معرفة مقدار اهتمام الصحف السعودية اليومية (عكاظ، المدينة، الاقتصادية) بأخبار الجرائم والحوادث الأمنية الأخرى، وذلك لتعرف المساحة التي احتلتها هذه الأخبار في الصحف، وكشفت النتائج انخفاض المساحة الإجمالية لأخبار الجرائم والحوادث في الصحافة السعودية، وعلل الباحث سبب ذلك بأن الصحف السعودية ليست من الصحف الشعبية التي تفرد مساحات كبيرة لأخبار الجرائم والحوادث وفضائح المشاهير (المغامسي، 2003).

– **دراسة سالم (2000):** استهدفت تعرف الآثار الناتجة من جرائم الفساد التي ركزت عليها الصحف المصرية عند تناولها لأبرز هذه الجرائم في قطاعات البنوك والشركات والوزارات وفي البرلمان، وأجريت هذه الدراسة من خلال تحليل مضمون أربع صحف حزبية، هي: مايو، الوفد، الأهالي، الشعب في الفترة من عام 1980 حتى عام 1998، وأظهرت النتائج اتفاق الصحافة المصرية على أن جرائم الفساد تمثل ظاهرة اجتماعية، وليست مجرد ظاهرة فردية، كما أن عوامل الفساد التي طرحتها الصحف كانت أكثر ارتباطاً ببنية المجتمع المصري، وليس بشخصية المنحرفين مع تأكيد أن ذلك لا يقلل من مسؤوليتهم عما ارتكبوه من جرائم ضارة بالمجتمع (سالم، 2000م).

– **دراسة كامل (1998):** استهدفت الكشف عن أبعاد قضية السلع المغشوشة في المجتمع، ودلالاتها الذهنية لدى القراء، وكذلك توضيح الدور الذي قامت به صحيفة الأخبار في معالجة قضايا السلع المغشوشة، بالإضافة إلى تقييم أداء الصحيفة في تناول القضية في الفترة من عام 1994 حتى عام 1996، وتوصلت الدراسة إلى أن طابع المعالجة الصحفية لقضية السلع المغشوشة في جريدة

الأخبار اتسم بالمتابعة الخبرية المستمرة، ووجهت الصحيفة انتقادات عنيفة إلى الحكومة والسلطات التنفيذية في كثير من المواد الصحفية (كامل، 1998م).

– **دراسة الشلال (1997)**: هدفت إلى تحديد الدور الاجتماعي الذي يمكن أن تؤديه الصحافة المتخصصة في معالجة مبادئ الدفاع الاجتماعي، على اعتبار أن الصحافة تعد إحدى أدوات الضبط الاجتماعي شبه الرسمي، وركزت الدراسة على تناول طبيعة المعالجة الصحفية لأفكار الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة في المجتمع الكويتي، وتوصلت إلى أن المعالجة الصحفية أكثر إلحاحاً على التماسك الداخلي في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، كما أظهرت بروز المنظور القانوني والأمني والاجتماعي في معالجة ظواهر الانحراف بشكل واضح (الشلال، 1997م).

– **دراسة خضر (1994)**: استهدفت تحديد معالم المعالجة الصحفية لأخبار الجريمة في الصحف المصرية (الأهرام، الأخبار، الوفد، الأهالي) من حيث نوع المحررات السائدة بها وشكلها ومصادرها وتوجهاتها والمذهب والأسلوب الإخراجي للصحيفة، كما استهدفت تحديد الكيفية التي يمارس بها النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والتوجهات في معالجة الصحافة المصرية للجرائم، وكشفت الدراسة تفوق فن الخبر على الفنون الأخرى في معالجة أخبار الجريمة؛ مما يشير إلى تراجع الدور التفسيري والإرشادي بها، كما أبرزت الدراسة تأثير نمط الملكية والنمط السياسي على ما قدمته تلك الصحف من معالجات لأخبار الجريمة (خضر، 1994م).

– **دراسة صالح (1993)**: استهدفت دراسة تغطية الصحافة المصرية لحادثة فتاة العتبة، وقد قام الباحث بحصر كل ما كتب حول الحادثة، وذلك من خلال استخدام أسلوب التحليل الكيفي لدراسة المضمون، وتوصلت الدراسة إلى أن الصحافة المصرية اعتمدت في تغطية الحادثة على المصادر الرسمية والأمنية، ومع ذلك برزت تناقضات حادة في المعلومات المقدمة للجماهير في الصحافة المصرية أصبحت معها عاجزة عن تفسير الحادثة والأسباب التي تقف وراءها والدلالات الاجتماعية لها؛ فلم تعط الجماهير المعلومات التي من خلالها تشبع رغباتها المعرفية (صالح، 1993م).

– **دراسة عبد النبي (1993)**: استهدفت تعرف معدلات اهتمام الصحف بالجريمة الاقتصادية، وملامح وتوجهات المعالجة الصحفية للجريمة الاقتصادية،

ومدى التنافر أو الانسجام في الرؤى والتصورات المطروحة، وطبيعة المناخ المصاحب للنشر حول هذه الجرائم، من خلال تحليل مضمون عينة من مضمون صفحات جريدة الأخبار في الفترة من 1981 حتى 1991، وتوصلت الدراسة إلى أن جريدة الأخبار اعتمدت في نقلها للمضامين المرتبطة بالجرائم الاقتصادية على المصدر القضائي والصحفي، كما أن الخبر الصحفي احتل المرتبة الأولى بين الفنون الصحفية المستخدمة، وتضاءل استخدام قوالب التحرير الأخرى كالتحقيق أو المقال أو الحديث في معالجة أحداث الجريمة الاقتصادية (عبد النبي، 1993م).

– **دراسة عبد النبي (1991):** حول التناول الإعلامي لجرائم النخبة في الثمانينيات، وسعت إلى الوقوف على العلاقة بين النخبة والصحافة في إطار العلاقة بين الصحافة والسلطة من خلال دراسة الإنتاج الصحفي لثلاث سنوات (84، 85، 1986)، وخلصت الدراسة إلى أن العلاقة بين النخبة والصحافة تؤثر على أساليب المعالجة الصحفية لجرائمهم، بل إن الأمر يصل – في بعض الأوقات – إلى حظر النشر لبعض الجرائم إذا تعلق الأمر بالنخبة السياسية (عبد النبي، 1991م).

– **دراسة حافظ (1984):** استهدفت تقييم دور الصحف اليومية (الأهرام، الأخبار، الجمهورية) خلال الفترة من 1961– 1975 في تحقيق الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة، واهتمت الدراسة بمناقشة الدور التوجيهي والإرشادي للصحافة المصرية ومدى إسهامه في تحقيق مفهوم الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة، بالتركيز على أداء ذلك الدور بشكل أكبر من الاهتمام بالنشر المثير لأحداث الجرائم، وخلصت الدراسة إلى أن الصحف اليومية الثلاث لم تخصص نسبة من مساحتها التحريرية لتناول جوانب مشكلة الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة بالقدر الذي يتناسب وأهمية هذه المشكلة على أساس ترسيخ القيم الدينية والمثل الأخلاقية، وأهمية أن تراعي في نشر موضوعات الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة وسائل العلاج والحلول التي تسهم في الحد من عوامل الإجرام (حافظ، 1984م).

(ب) دراسات أجنبية:

– **دراسة Kepplinger and Glaab (2007):** استهدفت تعرف ماهية التأثيرات الناتجة من تعرض جمهور القراء للتقارير الصحفية التي تتناول الموضوعات السلبية، مثل: الجريمة والعنف والأزمات والكوارث، وقدر تأثير التقارير الصحفية السلبية على من يقرؤها من خلال حساب متوسطات إجابات 91 فرداً ممن تقدموا

بشكاوى رسمية لمجلس الصحافة البريطاني على استبانة صممت خصيصاً لهذا الغرض، وأظهرت نتائج الدراسة أن التقارير الصحفية السلبية كانت ذات تأثيرات وجدانية واجتماعية قوية وثابتة، وراسخة بل طويلة المدى أيضاً، وهو ما ظهر بوضوح فيما أدرك من جانب القراء الذين تقدموا بالشكاوى، والذين طبقت الاستبانة عليهم (Kepplinger and Glaab, 2007).

– **دراسة Barnett (2006)**: حول التعرض للقصص الإخبارية وتكوين المفاهيم السلبية بالتطبيق على التغطيات الصحفية لأخبار السيدات اللاتي قتلن أبناءهن، واعتمدت هذه الدراسة على إجراء تحليل كيفي لعينة من المقالات الصحفية المنشورة في صحف الولايات المتحدة الأمريكية على مدار 12 عاماً، بلغ قوامها 250 مقالاً، وكشف التحليل أن الصحفيين فقدوا الفرصة للتركيز على أبعاد مهمة في تغطيتهم الإخبارية، مثل نوع الطفل، والعقوبات التي تعرضت لها الأمهات قاتلات أطفالهن، في حين ركز الصحفيون على أبعاد أخرى لهذه الجرائم مثل العنف الأسري، والمرض العقلي، والضغوط الاقتصادية، وتعاطي الكحوليات، وفقدان الأمل في المستقبل؛ وهو ما ترتب عليه تكوين كثير من المفاهيم السلبية والخاطئة لدى جمهور القراء تجاه هذا النوع من الجرائم (Barnett, 2006: 411).

– **دراسة Bulck and Van (2004)**: حول العلاقة بين الدراما التلفزيونية والخوف من الجريمة، وقد طورت ثلاثة فروض لتفسير العلاقة بين التعرض للتلفزيون والخوف من الجريمة، يشير الفرض الأول إلى أن كثافة التعرض للتلفزيون ترتبط إيجابياً بزيادة معدلات الخوف من الجريمة، بينما يشير الفرض الثاني إلى أن الأفراد الأكثر اتساماً بالخوف سوف يشاهدون كثيراً من الجرائم من خلال التلفزيون ليتعلموا كيفية التعامل مع خوفهم ومع ما يخشونه، وأخيراً يشير الفرض الثالث إلى أن الأفراد الذين ينتابهم الخوف من التعرض لإحدى الجرائم يخشون الخروج من المنزل؛ وهو ما يدفعهم إلى مشاهدة التلفزيون بشكل أكثر كثافة ومن ثم تنشأ علاقة زائفة بين الخوف من الجريمة ومشاهدتها عبر التلفزيون، وخلصت الدراسة إلى صحة الفرض الأول، في حين لم تثبت صحة الفرضين الثاني والثالث من فروض الدراسة، كما أوضحت نتائج الدراسة أن التعرض للجريمة بوصفها تجربة واقعية لا يرتبط بالخوف منها، بينما تؤدي مشاهدة الجريمة من خلال التلفزيون إلى الخوف منها (Bulck and Van, 2004).

– **دراسة .Daniel, Rome, et al (2003)**: حول دور الأخبار التلفزيونية في غرس الخوف من الجريمة واعتمد الباحثون على نظرية الغرس الثقافي التي تفترض أن الخوف الشائع من الجريمة يثار بشكل كبير نتيجة التعرض الكثيف للمواد الدرامية العنيفة التي تقدم خلال الوقت الذي ترتفع فيه كثافة المشاهدة التلفزيونية، ومن هنا طور الباحثون الفرض التالي: ينتج الخوف من الجريمة في جانب كبير منه عن التعرض للأخبار التلفزيونية المشبعة بالجريمة، ولاختبار مدى صحة هذا الفرض حللت نتائج مسح وطني عام أجري لاستشعار حجم الخوف من خطر التعرض للجريمة، الذي نتج من التعرض للتلفزيون خلال خمس سنوات ماضية منذ عام 1990 حتى عام 1994، بالإضافة إلى تحليل نتائج مسح آخر أجري على 2300 من سكان فيلادلفيا، وأشارت النتائج إلى أن التعرض للأخبار التلفزيونية المحلية والمشبعة بالجريمة يؤدي إلى ارتفاع معدلات الخوف والقلق من التعرض للجريمة، وتؤكد هذه النتائج صحة الفرض الأساسي لنظرية الغرس الثقافي الخاص بتأثيرات التعرض للتلفزيون (Rome, et al., 2003: 88).

– **دراسة Nabi & Sullivan (2001)**: حول العلاقة بين التعرض للتلفزيون والسلوك الوقائي من الجريمة في ضوء فروض الغرس الثقافي ونظرية الفعل المبرر، واقترح الباحثان نموذجاً يوضح أن مشاهدة التلفزيون تؤثر مباشرة على تقديرات المستوى الأول للغرس، التي تؤثر بدورها على معتقدات المستوى الثاني واتجاهات المشاهدين، وتؤثر الاتجاهات على المقاصد أو النوايا السلوكية التي تؤثر – بدورها – على السلوك. أجريت الدراسة على عينة من طلاب إحدى جامعات الولايات المتحدة الأمريكية، وخلصت الدراسة في نتائجها إلى ما يؤيد فروضها ويؤيد النموذج الذي اقترحه الباحثان؛ فقد تبين وجود علاقة ارتباط إيجابي بين كثافة التعرض للتلفزيون وتقديرات المشاهدين لمدى انتشار الجريمة في الواقع الاجتماعي، وعلاقة ارتباط إيجابي بين هذه التقديرات واتجاهات المشاهدين واعتقادهم بأن العالم مكان وضيع، وعلاقة ارتباط بين هذه الاتجاهات والمقاصد السلوكية للوقاية من الجريمة، وارتباط إيجابي بين هذه المقاصد السلوكية واتخاذ إجراءات واحتياطات للوقاية من الجريمة (Nabi and Sullivan, 2001: 802).

– **دراسة O'Connell (2000)**: حول دور التحيز الإعلامي في تشويه الرأي العام الإيرلندي تجاه الجريمة؛ فعلى الرغم من انخفاض معدلات الجريمة نسبياً في أيرلندا، فإن الجمهور الأيرلندي يعتقد أنه غالباً ما يتعرض للمعاناة الناتجة من التعارض بين النظام والقانون، وتناقش هذه الدراسة إمكانية اعتبار الصورة

المشوهة التي تقدمها وسائل الإعلام عن الجريمة سبباً منطقياً في سيادة هذا الإدراك أو الاعتقاد بين الجمهور الأيرلندي. أجريت الدراسة على 2000 مقالة صحفية تعالج أخبار الجريمة، منشورة في عينة من الصحف الأيرلندية خلال الفترة من ديسمبر 1993 حتى يناير 1994، وخلصت إلى وجود أربعة أساليب من التشويه الصحفي في تقديم المواد الخاصة بالجريمة، تمثلت في ارتفاع معدلات تكرار نشر المواد الصحفية الخاصة بجرائم التطرف والإرهاب، وتخصيص مساحات صحفية كبيرة لتناول المواد الصحفية الخاصة بجرائم التطرف والإرهاب، والميل إلى تقديم النظرة التشاؤمية، التي تدعو إلى اليأس من نظام العدالة بصفة عامة (O'Connell, 2000).

– **دراسة Pritchard and Hughes (1999)**: حول تأثير أنماط الانحراف في نشر أخبار الجريمة على قرائها، واهتمت بتعرف الأسباب أو العوامل التي تدفع الصحفيين إلى اختيار جرائم معينة دون غيرها، وقد تبنت الدراسة أربعة أسباب لذلك، تمثلت هذه الأسباب أو العوامل في: الخلل الإحصائي، والخلل الوظيفي، والخلل الثقافي، والخلل القيمي، وقد قام الباحثان بقياس هذه الأسباب الأربعة من خلال ثلاثة متغيرات "السن والنوع والعرق"، واعتمد الباحثان في ذلك على تحليل وثائق وإحصاءات جهاز الشرطة في مدينة Milwaukee الأمريكية وتقارير خبراء الطب الشرعي عن ضحايا حوادث القتل التي وقعت بالمدينة، مع تطبيق استبانة تليفونية على عينة من الصحفيين، وخلصت الدراسة إلى أن متغيرات النوع والسن والعرق أدت دوراً مهماً في اختيار جرائم معينة دون أخرى؛ حيث تبرز التغطية الصحفية للجريمة عندما يكون البيض متهمين أو ضحايا، وعندما تكون المرأة هي الضحية والرجل هو المجرم، وعندما تكون الضحية طفلاً أو أحد المشاهير (Pritchard and Hughes, 1999).

– **دراسة Antons and Hurley (1997)**: عن حجم الجريمة في صحيفتين يوميتين بمدينة هيوستن، وقد انطلقت الدراسة من حقيقة مهمة؛ تمثلت في أن وسائل الإعلام تعد مصدراً مهماً من المصادر التي يعتمد عليها الأفراد في استقاء معلوماتهم عن الجريمة في المجتمع، ومن فرض أن هناك تناسباً عكسياً بين الجرائم المنشورة على صفحات الصحف، وتلك الموجودة في تقارير الشرطة، كما أن هناك جرائم كالسرقة والاغتصاب، والسطو المسلح، تمثل أولوية بالنسبة إلى الصحف، في حين تأتي جرائم الاختلاس والرشوة والسطو في مرتبة متأخرة،

ولاختبار مدى صحة هذا الفرض قام الباحث بتحليل مضمون صحيفتي Huston Chronicle و Huston Post اليوميتين خلال شهر سبتمبر عام 1997، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تناسباً عكسياً بين توزيع الجريمة على صفحات صحيفتي الدراسة، وتوزيعها في سجلات الشرطة، كما أن الصحافة لا تمد الرأي العام إلّا بجزء ضئيل عن حقيقة الجرائم الموجودة في مجتمع الدراسة، التي يتم اختيارها وفقاً لمعايير معينة؛ مما يجعل الجرائم الموجودة على صفحات الصحف مختلفة عن تلك التي يعايشها الأفراد في حياتهم (Antons and Hurley, 1997: 756).

– **دراسة .Wasserman, Ira M., et al (1994)**: عن قصص جرائم الانتحار المنشورة بالصفحة الأولى في صحيفة نيويورك تايمز في الفترة من 1910 حتى 1920، وقد طرحت الدراسة عدة فروض سعت إلى التأكد من صحتها، تمثل أهمها في افتراض وجود علاقة بين عدد القصص الإخبارية الخاصة بجرائم الانتحار وعدد جرائم الانتحار الواقعية على مستوى مدينة نيويورك بصفة خاصة والولايات المتحدة الأمريكية بصفة عامة، وكشفت النتائج عدم وجود تأثير لزيادة عدد القصص الإخبارية الخاصة بجريمة الانتحار على زيادة حالات الانتحار الفعلية في مدينة نيويورك بصفة خاصة والولايات المتحدة الأمريكية بصفة عامة، كما أن اعتقاد القائمين بالتحرير في الصحيفة موضع التحليل بأن هذه الجريمة – جريمة الانتحار– تمثل تهديداً للمجتمع الأمريكي دفعهم إلى نشر أسماء المنتحرين ليكون ذلك رادعاً لغيرهم (Wasserman, et al, 1994: 54).

التعليق على الدراسات السابقة وحدود الاستفادة منها:

جاءت هذه الدراسات متنوعة من حيث الهدف والأهمية والأدوات والعينة المستخدمة، وكذلك النتائج التي توصلت إليها؛ مما أفاد الباحث في تحديد الإطار المنهجي والنظري للدراسة الراهنة.

وعكست هذه الدراسات مجموعة مهمة من النتائج أفادت في صياغة مشكلة الدراسة الراهنة؛ فهناك دراسات أثبتت أن هناك قصوراً من جانب وسائل الإعلام في الالتزام بالمواثيق الأخلاقية الإعلامية في نشر أخبار الحوادث والجرائم، كما تعد الصحافة أكثر الوسائل اهتماماً بمادة الجريمة؛ حيث تفرد لها صفحات خاصة، إلّا أن كثيراً من هذه الصحف يركز على إثارة القارئ، اعتماداً منها على أسلوب المبالغة الإعلامية والتهويل الصحفي في نشر الأخبار الخاصة بالجرائم؛ ما يعدّ خروجاً

منها على أخلاقيات نشر أخبار ومواد الجريمة، في ظل محدودية الدور الذي تسهم به مواثيق الشرف وقوانين المهنة في تشكيل مفهوم القائمين بالاتصال لحدود مسؤوليتهم الاجتماعية، ولعل هذا ما يفسر ما خلصت إليه إحدى الدراسات السابقة من أن الصحافة من خلال معالجتها لأخبار الجريمة تعتبر عاملاً غير مباشر لتكوين السلوك الإجرامي وتعزيز القيام به، وهو ما دفع إلى تأييد بعض الصحفيين المتخصصين لضرورة وضع ضوابط على حرية نشر أخبار الجرائم وموضوعاتها.

ومن ثم فإن الدراسة الراهنة باستهدافها القائمين بالاتصال (محرري الحوادث والجرائم) وتحليلها لرؤاهم بشأن أخلاقيات النشر وأساليب المعالجة تحاول أن تضيف جديداً للدراسات السابقة، وتلفت النظر إلى مجال قل التركيز عليه من قبل الباحثين بشكل عام وفي بيئة الدراسة بشكل خاص.

مشكلة الدراسة:

يرى كثير أن نشر مضمون الجرائم في الصحف ليس مطروحاً للجدل والمناقشة في حد ذاته، وإنما تكمن المشكلة في طريقة عرض المضمون الإعلامي وتناوله ونشره، وما تلجأ إليه الصحف من تركيز الأضواء على الأحداث بشكل مثير، ومن ذلك العرض المفتعل للجرائم والعمل على إبراز أدق تفصيلاتها؛ مما يضفي على النشر صفة الفضائح، وهو أمر خارج بطبيعته عن دور الصحافة، ومن هنا تتركز مشكلة الدراسة الراهنة في رصد رؤية القائم بالاتصال في الصحف الكويتية بشأن أخلاقيات نشر أخبار الجريمة بالتطبيق على محرري الحوادث والجرائم في عينة من الصحف الكويتية.

أهداف الدراسة:

الدراسة الراهنة دراسة مسحية على القائم بالاتصال في الصحف الكويتية، بالتطبيق على محرر الحوادث والجرائم في أقسام صفحات الحوادث في الصحف الكويتية، وتسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي قد تسهم في دفع الصحافة الكويتية إلى الأمام، وتساعد على أداء رسالتها بشكل مهني سليم، وقد تمحورت حول تسعة أهداف نبيّنها على النحو التالي:

1 – تعرف دوافع التحاق محرري الحوادث والجرائم في الصحف الكويتية للعمل في هذا المجال والشروط الواجب توافرها فيهم.

2 – رصد مدى معرفة محرري الحوادث والجرائم في الصحف الكويتية بالقوانين في مجال نشر أخبار الجرائم، ومدى تعرضهم للمساءلة القانونية بسبب نشرهم لأخبار بعض الجرائم.

3 – تعرف مدى تأييد – أو معارضة – المحررين – عينة الدراسة – لنشر أخبار الجرائم في الصحف وتخصيص صفحات لها دون قيود، ورصد أسباب هذا التأييد أو المعارضة.

4 – رصد رؤية محرري الحوادث والجرائم في الصحف الكويتية للممارسات الصحفية المتبعة في الصحف الكويتية في تغطية أخبار الجرائم والحوادث.

5 – تعرف الضوابط الأخلاقية التي يجب أن تحكم عملية النشر الصحفي لأخبار الجرائم من منظور محرري الحوادث والجرائم في الصحف الكويتية.

6 – رصد رؤية المحررين – عينة الدراسة – لبنود ميثاق شرف مقترح ومقترحاتهم للارتقاء بمستوى التغطية الصحفية لأخبار الجرائم ومراعاة أخلاقيات المهنة في نشرها.

تساؤلات الدراسة:

انطلاقاً من الأهداف المحددة للدراسة الراهنة، يسعى الباحث إلى محاولة تحقيق هذه الأهداف من خلال الإجابة عن مجموعة من التساؤلات البحثية التي تطرحها الدراسة، وتتمثل فيما يأتي:

1 – ما دوافع التحاق محرري الحوادث والجرائم في الصحف الكويتية بالعمل في هذا المجال؟

2 – ما رؤية محرري الحوادث والجرائم في الصحف الكويتية للشروط الواجب توافرها في محرري أخبار الجرائم في الصحف؟

3 – ما مدى معرفة محرري الحوادث والجرائم في الصحف الكويتية بالقوانين في مجال نشر أخبار الجرائم؟

4 – هل تعرض محررو الحوادث والجرائم في الصحف الكويتية للمساءلة القانونية من قبل بسبب نشر أخبار بعض الجرائم؟

5 – ما درجة تأييد محرري الحوادث والجرائم في الصحف الكويتية أو

معارضتهم لنشر أخبار الجرائم في الصحف وتخصيص صفحات لها دون قيود، وما أسباب هذا التأييد أو هذه المعارضة؟

6 – كيف يرى محررو الحوادث والجرائم في الصحف الكويتية الممارسات الصحفية المتبعة في الصحف الكويتية في تغطية أخبار الجرائم والحوادث؟

7 – ما تصور محرري الحوادث والجرائم في الصحف الكويتية للضوابط الأخلاقية التي يجب أن تحكم عملية النشر الصحفي لأخبار الجرائم؟

8 – ما أهم بنود ميثاق شرف الصحفيين العاملين في مجال نشر أخبار الجرائم التي يقترحها المبحوثون؟

9 – ما اقتراحات محرري الحوادث والجرائم في الصحف الكويتية للارتقاء بمستوى التغطية الصحفية لأخبار الجرائم ومراعاة أخلاقيات المهنة في نشرها؟

نوع الدراسة ومنهجها:

تنتمي الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية، التي تستهدف وصف ظاهرة ما وجمع المعلومات عنها، وتصنيف هذه المعلومات وتنظيمها، والتعبير عنها كيفياً وكمياً، بما يفضي إلى فهم علاقات هذه الظاهرة بغيرها من الظواهر (**محمد الحيزان، 1425هـ: 10**)، وفي إطار الدراسات الوصفية استخدم الباحث المسح الميداني للحصول على البيانات المطلوبة بشأن رؤية محرري أخبار الحوادث والجرائم بالصحف الكويتية لأخلاقيات نشر أخبار الجرائم والحوادث.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تستهدف الدراسة الراهنة – في جانبها التطبيقي – رصد وتحليل رؤية محرري أخبار الحوادث والجرائم بالصحف الكويتية لأخلاقيات نشر أخبار الجرائم والحوادث، ولذلك أمكن تحديد مجتمع الدراسة في جميع الصحفيين العاملين في الصحف والمجلات الكويتية والتركيز على المحررين المتخصصين في أقسام الحوادث والجرائم في هذه الصحف والمجلات.

وقد استخدم الباحث أسلوب العينة الهادفة، وهو الأسلوب الأكثر استخداماً في البحوث الكيفية، ويلجأ الباحثون في هذا الأسلوب إلى اختيار عينة من المبحوثين يتوقع أن تتوافر لديهم معلومات كثيرة عن الظاهرة التي هي موضوع الدراسة، وتساعد الباحث على التحليل المتعمق، ومن ثم فهم حقيقة الظاهرة المدروسة

ووصفها وتفسيرها، وبناءً على هذا الأسلوب فقد عمد الباحث إلى اختيار محرري أخبار الحوادث والجرائم في الصحف الكويتية، وبلغ إجمالي عدد العينة (98) مفردة في مختلف الصحف الكويتية.

المجال الزمني للدراسة:

قام الباحث بالتطبيق الميداني لهذه الدراسة على المحررين المتخصصين في أقسام الحوادث والجرائم في الصحف الكويتية خلال الفترة من 1 أبريل 2014 حتى 30 مايو 2014.

أدوات جمع البيانات:

اعتمد الباحث في الحصول على مادة الدراسة الراهنة من المعلومات والبيانات على أداة الاستبانة الموجهة للقائم بالاتصال في الصحف الكويتية بالتطبيق على محرري أخبار الحوادث والجرائم لرصد وتحليل رؤاهم لأخلاقيات نشر أخبار الحوادث والجرائم من خلال الإجابة عن تساؤلات الدراسة التي حددها الباحث سلفاً.

اختبار صدق أداة الدراسة:

عرض الباحث أداة الدراسة (استمارة الاستبانة) على مجموعة من الأساتذة المتخصّصين، ثم قام بإجراء التعديلات اللازمة على هذه الأداة طبقاً لملاحظات السادة المحكّمين.

المعالجة الإحصائية للبيانات:

جرت معالجة البيانات وتحليلها واستخراج النتائج الإحصائية باستخدام برنامج "الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية"، المعروف باسم SPSS، وذلك باللجوء إلى المعاملات والاختبارات والمعالجات الإحصائية التالية:

1 – التكرارات البسيطة والنسب المئوية.

2 – المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

3 – الوزن المرجح يحسب بضرب التكرارات بوزن معين يقرره الباحث بناءً على عدد المراتب في السؤال، ثم يجمع نتائج الضرب لكل بند للحصول على مجموع الأوزان المرجحة وتحسب النسب المئوية لبنود السؤال كلها.

4 – الوزن المئوي لعبارات المقياس، يحسب من حاصل ضرب المتوسط الحسابي للعبارة x 100 على الدرجة العظمى للإجابة عن العبارة.

المفاهيم الإجرائية للدراسة:

– **الأخلاقيات:** يعتبر مفهوم الأخلاقيات من المفاهيم الأساسية في هذه الدراسة؛ حيث تسعى الدراسة إلى رصد أخلاقيات نشر أخبار الجريمة في الصحافة الكويتية من منظور القائم بالاتصال، ومفهوم أخلاقيات الإعلام هو منظومة القيم والمبادئ والمعايير التي تستهدف ترشيد سلوك الإعلاميين خلال قيامهم بتغطية الأحداث وتوجيههم لاتخاذ القرارات التي تتناسب مع الوظيفة العامة للمؤسسة الإعلامية ودورها في المجتمع وضمان الوفاء بحقوق الجمهور في المعرفة وإدارة المناقشة الحرة مع التقليل – إلى أقصى حد – من الأضرار التي يمكن أن تلحق بالجمهور أو الأفراد (صالح، 2002م: 22).

وانطلاقاً مما سبق، يمكن تحديد المفهوم الإجرائي لأخلاقيات نشر أخبار الجريمة في الصحافة الكويتية في أنها مجموعة القواعد الأساسية التي تعكس قيماً أخلاقية؛ بحيث يلتزمها القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية في تغطيته لأخبار الجريمة في المجتمع الكويتي بحسب قواعد مواثيق الشرف الإعلامية المختلفة، مثل عدم نشر ما من شأنه خدش الحياء والإساءة إلى الآداب العامة واحترام الخصوصية وعدم التأثير على سير العدالة.

– **الجريمة:** إن الجريمة في أساسها مفهوم قانوني يقصد به كل فعل أو امتناع يحرمه القانون ويقرر له عقاباً وجزاءً جنائياً، هو العقوبة، وتطبقه الدولة عن طريق الإجراءات القضائية التي رسمها المشرع (أنور، وعثمان، 1982: 12)، وبناءً على ذلك يمكن تحديد المفهوم الإجرائي للجريمة في الدراسة الراهنة بأنها سلوك عدواني ضد النفس أو الآخرين أو الممتلكات باستخدام غير مشروع للقوة أو التهديد بها لتحقيق أهداف معينة بما يخالف القانون أو الدين أو كليهما، كما يخالف الضوابط الاجتماعية والأخلاقية التي يقبلها المجتمع أو يلتزم بها بما يترتب على هذا الأسلوب من الإضرار بالمصلحة العامة.

– **القائم بالاتصال:** هو أي فرد داخل فريق عمل ينتمي إلى إحدى المؤسسات

ويضطلع بمسؤوليات ما في صنع الرسالة الاتصالية وإنتاجها، ويكون دوره في هذا دوراً مباشراً من خلال الحلقات المختلفة لعمليات صنع الرسالة الاتصالية، بدءاً من وضع الفكرة أو السياسة العامة ومراحل الصياغة المختلفة لها، وانتهاءً بإخراجها وتقديمها للجمهور المتلقي بهدف التأثير عليه (الفوال، 1995)، وتركز الدراسة الراهنة على القائمين بالاتصال من محرري أقسام الجرائم والحوادث بالصحف الكويتية انسجاماً مع الأهداف المحددة للدراسة.

نتائج الدراسة:

جدول (1)
توزع المبحوثين بحسب النوع

النوع	ك	%
ذكر	89	90,8
أنثى	9	9,2
المجموع	98	100

يتضح من جدول (1) أن نسبة الذكور بلغت 90,8% مقابل 9,2% للإناث، وهذه النتيجة تشير إلى الانخفاض الشديد في عدد الصحفيات اللواتي يعملن في مجال تغطية أخبار الجرائم.

جدول (2)
توزع المبحوثين بحسب المؤهل التعليمي

المؤهل	ك	%
متوسط	5	5,1
ثانوي	22	22,4
بكالوريوس	65	66,3
شهادة عليا	6	6,1
المجموع	98	100

تشير الأرقام الموضحة في الجدول السابق (2) إلى أن أغلب العينة (66,3%) من الحاصلين على شهادة جامعية وذلك في المرتبة الأولى، تلاهم الحاصلون على مؤهل ثانوي بنسبة 22,4% ثم الحاصلون على شهادات عليا بنسبة 6,1% وأخيراً الحاصلون على مؤهلات متوسطة ونسبتهم 5,1%.

جدول (3)

توزع المبحوثين بحسب طبيعة التخصص

التخصص	ك	%
إعلامي	41	41,8
غير إعلامي	57	58,2
المجموع	98	100

من الجدول السابق (3) نلاحظ أن الحاصلين على مؤهلات غير إعلامية زادت نسبتهم على الحاصلين على مؤهلات إعلامية؛ حيث بلغت 58,2% مقابل 41,8%، وهذه النتيجة قد تكون راجعة إلى أن مهنة الصحافة تحتاج إلى الموهبة أكثر من التخصص العلمي أو الدراسي.

جدول (4)

توزع المبحوثين بحسب سنوات خبرة العمل الصحفي

سنوات الخبرة في العمل الصحفي	ك	%
أقل من 5 سنوات	24	24,5
من 5 حتى 10 سنوات	42	42,9
أكثر من 10 سنوات	32	32,7
المجموع	98	100

من حيث عدد سنوات الخبرة في مجال العمل الصحفي – بوجه عام – يوضح جدول (4) أن أغلب العينة (42,9% تراوح خبرتهم بين 5 و10 سنوات، يليهم الذين يزيد عدد سنوات خبرتهم على عشر سنوات (32,7%)، وفي المرتبة الثالثة والأخيرة جاءت نسبة الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات، وهذه النتيجة تشير إلى أن

الصحف الكويتية تهتم بأن يكون الصحفي الذي يعمل في مجال تغطية أخبار الجرائم من الصحفيين المتمرسين وذوي الخبرة الصحفية الطويلة.

جدول (5)
توزع المبحوثين بحسب سنوات الخبرة في تغطية أخبار الجرائم

سنوات الخبرة في تغطية أخبار الجرائم	ك	%
أقل من سنة	29	29,6
من سنة إلى أقل من 5 سنوات	31	31,6
5 سنوات فأكثر	38	38,8
المجموع	98	100

تشير الأرقام الموضحة في جدول (5) إلى أن نسب المبحوثين موزعين من حيث سنوات خبرتهم في مجال تغطية أخبار الجرائم – تقاربت إلى حد ما مع زيادة طفيفة في نسبة الصحفيين ذوي الخبرة الطويلة في هذا المجال لسنوات تزيد على الخمس؛ إذ بلغت نسبة هؤلاء 38,8%، تلتها نسبة ذوي الخبرة التي تراوح بين سنة وخمس سنوات وبلغت 31,6%، وفي المرتبة الثالثة والأخيرة جاءت نسبة الصحفيين الذين يعملون في مجال تغطية أخبار الجرائم منذ أقل من سنة، وبلغت نسبتهم 29,6%.

جدول (6)
توزع المبحوثين بحسب العضوية بجمعية الصحفيين الكويتية

العضوية	ك	%
نعم	43	43,9
لا	55	56,1
المجموع	98	100

يوضح جدول (6) أن النسبة الغالبة هي للصحفيين غير الأعضاء بجمعية الصحفيين الكويتية، ونسبتهم 56,1% مقابل 43,9% أعضاء بها.

جدول (7)
توزع المبحوثين بحسب العضوية بنقابة الإعلاميين الكويتية

العضوية	ك	%
نعم	16	16,3
لا	82	83,7
المجموع	98	100

على الرغم من انخفاض نسبة الصحفيين المنتمين إلى جمعية الصحفيين الكويتية فإنها تعد معقولة جداً مقارنة بنسبة العضوية في نقابة الإعلاميين الكويتية التي بلغت 16,3% فقط مقابل 83,7% غير أعضاء بالنقابة، كما هو موضح في جدول (7).

دوافع الالتحاق بصفحة الحوادث والجرائم في الصحف الكويتية:

جدول (8)
توزع المبحوثين بحسب دوافعهم للعمل في مجال تغطية أخبار الجرائم

الدوافع	ك	%
حب المجال	48	49
تعد فرصة لتعلم مهارات جديدة في العمل الصحفي	29	29,6
الخبرة السابقة في هذا المجال	15	15,3
أخرى	10	10,2
المجموع	ن= 98	

تشير الأرقام الموضحة في جدول (8) إلى أن دافع "حب المجال" جاء في المرتبة الأولى بين دوافع الصحفيين للعمل في مجال تغطية أخبار الجرائم، وذلك بنسبة 49%، جاء بعده في المرتبة الثانية دافع "كون العمل في هذا المجال فرصة لتعلم مهارات صحفية جديدة" بنسبة 29،6،% بينما كانت "الخبرة السابقة في هذا المجال" دافع 15,3% من المبحوثين للعمل محررين لأخبار الجرائم، وجاءت الأسباب الأخرى في المرتبة الأخيرة بنسبة 10,2%.

جدول (9)
توزع المبحوثين بحسب أسباب الالتحاق بقسم الجرائم والحوادث بالصحيفة

أسباب الالتحاق	ك	%
رغبتك الشخصية	49	50
احتياجات الجريدة	22	22,4
رغبة رئيس التحرير	10	10,2
ترشيح أحد الزملاء	8	8,2
رغبة رئيس القسم	7	7,1
من خلال تقويم نماذج إنتاج	3	3,1
المجموع	ن= 98	

بحسب البيانات الموضحة في جدول (9) كانت الرغبة الشخصية سبباً للالتحاق بقسم الجرائم والحوادث لدى 50% من الصحفيين العاملين في هذا القسم في الصحف الكويتية عينة الدراسة، في حين جاءت في المرتبة الثانية احتياجات الجريدة بنسبة 22,4% ثم رغبة رئيس التحرير في المرتبة الثالثة بنسبة 10,2%، ثم ترشيح الزملاء في المرتبة الرابعة بنسبة 8,2%، ثم رغبة رئيس القسم، ثم من خلال تقويم نماذج إنتاج في المرتبة الأخيرة بنسبة 3,1%.

جدول (10)
توزع المبحوثين بحسب شكل ارتباطهم بالصحيفة التي يعملون بها

شكل الارتباط	ك	%
مثبّت وأعمل بعقد وأتقاضى أجراً ثابتاً	74	75,5
غير مثبّت وأعمل بشكل جزئي وأتقاضى أجراً مقطوعاً	12	12,2
أعمل بالقطعة وأتقاضى أجراً عن كل موضوع	7	7,1
أعمل متدرباً	5	5,1
المجموع	98	100

يوضح جدول (10) أن 75,5% من الصحفيين عينة الدراسة تربطهم بصفحهم

علاقة عمل ثابتة ومستقرة، في حين 24,4% – وهي مجموع النسب الباقية – تربطهم بصحفهم علاقة عمل غير دائمة أو غير مستقرة؛ راوحوا بين من يعملون بشكل جزئي ويتقاضون أجوراً مقطوعة بنسبة 12,2% ومن يعملون بالقطعة بنسبة 7,1% والذين يعملون متدربين لما يثبتوا بعد بنسبة 5,1%.

جدول (11)

توزع المبحوثين بحسب رؤيتهم لمدى ضرورة أن يكون المحرر متخصصاً في تغطية أخبار الجرائم

الاستجابة	ك	%
نعم	64	65,3
لا	34	34,7
المجموع	98	100

يرى 65,3% من الصحفيين عينة الدراسة أن المحرر الذي يعمل في صفحة الجرائم لا بد أن يكون متخصصاً في هذا المجال، وهي النسبة الكبرى بين المبحوثين، مقابل 34,7% يرون أنه ليس من الضروري أن يكون متخصصاً؛ بدعوى أن الصحفي الناجح يستطيع أن يعمل في أي مجال، وذلك موضح في جدول (11).

الشروط الواجب توافرها في محرري أخبار الجرائم في الصحف من وجهة نظر المبحوثين:

- الاطلاع والقراءة المستفيضة وفهم طبيعة المجتمع.
- القدرة على التحمل والتعامل مع المواقف المختلفة.
- مهارة الحصول على المعلومات.
- السمات الشخصية الإيجابية، مثل الدقة والأمانة والمصداقية والنزاهة والجرأة وقوة الشخصية والذكاء.
- مراعاة الضوابط والأعراف الاجتماعية.
- أن يكون متخصصاً في أخبار الجرائم ويمتلك قاعدة كبيرة من المعارف الأمنية.
- المعرفة بطبيعة الجرائم التي تحدث في المجتمع وطرح أكثر من وجهة نظر.

- الخلفية القانونية والأسلوب الخاص في التغطية للحفاظ على قيم المجتمع ولإقناع المتلقي بخطورة ارتكاب الجرائم.
- حب الوطن والغيرة على أعراض المسلمين.
- مراعاة الضوابط الأخلاقية في النشر ونشر البراءة إذا وقعت.

جدول (12)
توزع المبحوثين بحسب مدى معرفتهم بالقوانين في مجال نشر أخبار الجرائم

مدى المعرفة	ك	%
نعم	35	35,7
إلى حد ما	56	57,1
لا	7	7,1
المجموع	98	100

تشير الأرقام الموضحة في جدول (12) إلى أن المعرفة القوية بالقوانين المنظمة لعملية نشر أخبار الجرائم في الإعلام في مكانة متوسطة وبنسبة 35,7% بين المعرفة المتوسطة وعدم المعرفة بشكل مطلق، وجاءت نسبة الذين يعرفون تلك القوانين إلى حد ما في المرتبة الأولى؛ إذ بلغت 57,1%، في حين بلغت نسبة الذين لا يعرفونها 7,1%، وقد يرجع ذلك إلى حداثة عهدهم بالتخصص في مجال نشر أخبار الجرائم.

مدى تعرض محرري الحوادث والجرائم في الصحف الكويتية للمساءلة القانونية:

جدول (13)
توزع المبحوثين بحسب مدى تعرضهم للمساءلة القانونية بسبب نشر أخبار الجرائم

مدى التعرض	ك	%
نعم	51	52
لا	47	48
المجموع	98	100

تشير النتائج الموضحة في جدول (13) إلى أن أكثر من نصف العينة (52%) سبق أن تعرضوا للمساءلة القانونية بسبب نشرهم لأخبار جرائم، في حين مازالت 48% من الصحفيين عينة الدراسة لم تواجه هذا الموقف، وربما تعكس هذه النتيجة نقص معرفة كثير من الصحفيين بقوانين نشر الجرائم في الصحف، وقد أثبتت الدراسة (كما في جدول 12) أن المعرفة المتوسطة بتلك القوانين تفوقت على المعرفة القوية بها.

رؤية المحررين للممارسات الصحفية المتبعة في الصحف الكويتية في تغطية أخبار الجرائم والحوادث:

جدول (14)
توزع المبحوثين بحسب مدى تأييدهم لنشر أخبار الجرائم في الصحف وتخصيص صفحات لها دون قيود

مدى التأييد	ك	%
نعم	71	72,4
لا	27	27,6
المجموع	98	100

يوضح جدول (14) أن 72,4% يؤيدون نشر أخبار الجرائم في الصحف وتخصيص صفحات لها دون قيود، في حين يعارض 27,6% فقط هذا القول، وتشير نسبة الموافقة العالية إلى ارتفاع نسبة الصحفيين المتعصبين لمهنتهم دون النظر إلى ما قد يترتب على رأيهم هذا من عواقب.

جدول (15)
توزع المبحوثين بحسب أسباب تأييدهم لنشر أخبار الجرائم في الصحف وتخصيص صفحات لها

المراتب / الأسباب	1	2	3	4	5	6	7	8	9	النقاط	%
	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك		
الجريمة جزء من الواقع الاجتماعي وتجاهل هذا الواقع يحرم الصحيفة من أداء واجبها بوصفها مرآة للحياة الاجتماعية	31	7	8	3	4	3	1	1	–	446	14

تابع/ جدول (15)
توزع المبحوثين بحسب أسباب تأييدهم لنشر أخبار الجرائم في الصحف وتخصيص صفحات لها

المراتب / الأسباب	1	2	3	4	5	6	7	8	9	النقاط	%
	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك		
نشر أخبار الجرائم يدفع أفراد المجتمع لاتخاذ سبل الحيطة والحذر والابتعاد عن المواقف التي قد تسبب وقوع الجريمة	18	11	5	5	5	4	4	4	1	377	12
تجاهل تغطية الجرائم يعطي الناس إحساساً واهماً بالأمان ويجعلهم عرضة للمجرمين	19	10	3	3	1	1	4	1	2	315	10
تجاهل الصحافة لنشر أخبار الجرائم يحرمها من حق تنبيه المجتمع على خطورتها	14	6	8	2	4	1	–	5	–	276	8,8
تجاهل نشر أخبار الجرائم يحول بعض الظواهر الإجرامية إلى وباء اجتماعي يصعب علاجه	14	4	6	5	1	4	4	3	2	271	8,6
نشر أخبار الجرائم يعرف الناس بأساليب المجرمين فيأخذون حذرهم من هؤلاء المجرمين فلا يقعون فريسة بين أيديهم	13	6	2	3	5	8	2	2	4	268	8,5
نشر أخبار الجرائم يسهم في خلق وعي جماهيري حول بشاعتها ما قد يؤدي إلى تناقص عدد الجرائم وتجنب ارتكابها خوفاً من الفضيحة	13	6	5	3	4	3	4	1	4	268	8,5
نشر أخبار الجرائم ومتابعة تفاصيلها جنائياً وقضائياً يجعل الناس يطمئنون إلى نظام العدالة الجنائية وأنه يقوم بدوره كما ينبغي	12	3	5	6	2	6	3	3	5	257	8,2

تابع/ جدول (15)
توزع المبحوثين بحسب أسباب تأييدهم لنشر أخبار الجرائم في الصحف وتخصيص صفحات لها

المراتب / الأسباب	1	2	3	4	5	6	7	8	9	النقاط	%
	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك		
النشر يعد عملاً مفيداً لإخبار أفراد المجتمع بكل ما يدور في المجتمع سواء كانت أحداثاً سارة أم غير ذلك	15	3	5	2	2	3	3	5	2	249	7,9
نشر أخبار الجرائم يسهم في تكوين رأي عام متابع لتفاصيل الجرائم وهو ما يدفع رجال الشرطة والعدالة لبذل جهود مضاعفة للقيام بأعمالهم على أكمل وجه	10	2	5	5	7	1	1	4	5	226	7,2
يساعد النشر رجال الأمن في تعقب المجرمين والقبض عليهم وتنبيه الجمهور لخطورتهم	9	4	2	5	5	1	2	2	4	200	6,3
مجموع الأوزان الترجيحية										3153	100

يتضح من النتائج الواردة في جدول (15) أن السبب الأول الذي يجعل المبحوثين موافقين على نشر أخبار الجرائم يتمثل في كون "الجريمة جزءاً من الواقع الاجتماعي وتجاهل هذا الواقع يحرم الصحيفة من أداء واجبها بوصفها مرآة للحياة الاجتماعية"، وقد حصلت هذه العبارة على وزن ترجيحي مقداره 446 بنسبة 14% من إجمالي الأوزان الترجيحية للأسباب المذكورة في السؤال، وجاء في المرتبة الثانية أن "نشر أخبار الجرائم يدفع أفراد المجتمع لاتخاذ سبل الحيطة والحذر والابتعاد عن المواقف التي قد تسبب وقوع الجريمة" بنسبة 12% من مجموع الأوزان الترجيحية.

أما في المرتبة الثالثة فقد اعتبرت مجموعة من المبحوثين أن "تجاهل تغطية الجرائم يعطي الناس إحساساً واهماً بالأمان ويجعلهم عرضة للمجرمين" بنسبة

10%، تلاها" أن تجاهل الصحافة لنشر أخبار الجرائم يحرمها من حق تنبيه المجتمع على خطورتها" بنسبة 8,8%، ثم جاء في المرتبة الخامسة كون "تجاهل نشر أخبار الجرائم يحول بعض الظواهر الإجرامية إلى وباء اجتماعي يصعب علاجه" بنسبة 8,6%، وفي المرتبة السادسة جاء السببان كون "نشر أخبار الجرائم يعرف الناس بأساليب المجرمين فيأخذون حذرهم من هؤلاء المجرمين فلا يقعون فريسة بين أيديهم" و"نشر أخبار الجرائم يسهم في خلق وعي جماهيري حول بشاعتها ما قد يؤدي إلى تناقص عدد الجرائم وتجنب ارتكابها خوفاً من الفضيحة" في المرتبة السابعة بنسبة 8,5%.

وجاء مبرر "نشر أخبار الجرائم ومتابعة تفاصيلها جنائياً وقضائياً يجعل الناس يطمئنون إلى نظام العدالة الجنائية وأنه يقوم بدوره كما ينبغي" في المرتبة الثامنة بنسبة 8,2% من مجموع الأوزان الترجيحية، وأخيرا جاءت أسباب: - "النشر يعد عملاً مفيداً لإخبار أفراد المجتمع بكل ما يدور في المجتمع سواء كانت أحداثاً سارة أم غير ذلك". - "نشر أخبار الجرائم يسهم في تكوين رأي عام متابع لتفاصيل الجرائم وهو ما يدفع رجال الشرطة والعدالة لبذل جهود مضاعفة للقيام بأعمالهم على أكمل وجه". - "يساعد النشر رجال الأمن في تعقب المجرمين والقبض عليهم وتنبيه الجمهور لخطورتهم". في المراتب التاسعة والعاشرة والحادية عشرة على التوالي بنسب 7,9% للأول، و7,2% للثاني، و6,3% للثالث.

جدول (16)
توزع المبحوثين بحسب أسباب رفضهم لنشر أخبار الجرائم في الصحف وتخصيص صفحات لها

المراتب / الأسباب	1	2	3	4	5	6	7	8	9	النقاط	%
	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك		
النشر المتكرر لأخبار الجرائم يؤدي إلى انتشار العنف في المجتمع	9	1	–	2	1	1	2	–	–	116	12
نشر أخبار الجرائم بصورة مستمرة قد يزعزع ثقة الأفراد بالمثل والقيم والتقاليد الفاضلة؛ الأمر الذي يحدث بلبلة اجتماعية	1	3	–	–	–	4	1	1	1	55	5,5

تابع / جدول (16)
توزع المبحوثين بحسب أسباب رفضهم لنشر أخبار الجرائم في الصحف وتخصيص صفحات لها

المراتب / الأسباب	1	2	3	4	5	6	7	8	9	النقاط	%
	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك		
تخصيص صفحة لأخبار الجرائم وتكثيف تغطيتها يشيع الإحساس العام بالخوف لدى المواطنين	3	4	2	1	1	1	–	–	–	88	8,8
نشرها يعد في حقيقته جريمة ثانية نتيجة لما قد يعكسه النشر من تعزيز لها وتبجيل لمرتكبيها وتعليم لأساليب ممارستها	3	1	1	2	1	–	1	1	–	64	6,4
نشر أخبار الجرائم يساعد في الترويج لها عند الناشئة، وخاصة عندما تعرض أخبار الجريمة بطريقة تشويقية	5	2	3	–	3	–	–	–	1	98	9,8
نشر أخبار الجرائم وخاصة جرائم الاغتصاب لا يساعد في الحد من الجريمة والوعي بخطورتها، بل إنه قد يكون عاملاً في إثارة الغرائز	3	3	2	2	1	1	3	1	1	98	9,8
نشر أخبار الجرائم يمكن أن يسهم في تحويل بعض المجرمين إلى أبطال؛ مما قد يدفع البعض إلى تقليدهم طمعاً في الشهرة وذيوع الصيت	2	2	1	1	1	1	4	–	–	68	6,8
يتأثر بعض أفراد المجتمع – وخاصة الشباب والمراهقين – بالجرائم التي يقرؤونها، وقد يرتكبون بعض الجرائم تقليداً لجرائم سابقة	4	4	1	2	1	3	1	–	–	107	11
نشر أخبار الجرائم قد يسهل للمجرمين تعرف الحيل التي يتخذها رجال الشرطة في القبض عليهم	2	4	8	2	–	–	–	–	–	118	12

تابع/ جدول (16)
توزع المبحوثين بحسب أسباب رفضهم لنشر أخبار الجرائم في الصحف وتخصيص صفحات لها

المراتب / الأسباب	1	2	3	4	5	6	7	8	9	النقاط	%
	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك		
قد تصدر الصحف أحكاماً مسبقة على المتهمين من خلال اتخاذ موقف من الجريمة وأطرافها، ومن ثم توجيه الرأي العام؛ مما يؤثر على سير المحاكمة	2	2	1	–	1	1	1	–	–	53	5,3
غالباً ما تنشر الصحف أخبار الجرائم مكتفيةً بمجرد عرضها أو تعرضها بشكل سلبي دون أي محاولة من جانبها لتحليل أسبابها، وهذا يؤدي إلى المساعدة في انتشار الجريمة وارتكابها	1	–	4	–	3	–	–	–	–	52	5,2
كثيراً ما يحول النشر الموسع حول بعض الجرائم إلى التأثير على القضاة (جرائم الرأي العام)، كما قد يؤثر على شهادة الشهود	3	2	2	1	–	2	1	1	–	76	7,6
الصحف كثيراً ما تستخدم المبالغة في عرض الجرائم فتسيء إلى المجتمع كله أو تعطي صورة خاطئة عن الحادثة؛ وذلك من أجل زيادة التوزيع	–	–	–	–	–	1	–	–	–	4	0,4
مجموع الأوزان الترجيحية										997	100

بحسب بيانات جدول (16)، فإن الرافضين لفكرة إطلاق حرية نشر أخبار الجرائم دون قيود، قد تمثلت أسباب رفضهم – على الترتيب – في الآتي:

– جاء في المرتبة الأولى كل من: كون "النشر المتكرر لأخبار الجرائم يؤدي إلى انتشار العنف في المجتمع" وكون "نشر أخبار الجرائم قد يسهل للمجرمين

تعرف الحيل التي يتخذها رجال الشرطة في القبض عليهم" بنسبة 12% من مجموع الأوزان الترجيحية.

– في المرتبة الثانية جاء سبب أن "بعض أفراد المجتمع وخاصة الشباب والمراهقين يتأثرون بالجرائم التي يقرؤونها، وقد يرتكبون بعض الجرائم تقليداً لجرائم سابقة" بنسبة 11% من مجموع الأوزان الترجيحية.

– جاء في المرتبة الثالثة كل من: كون "نشر أخبار الجرائم يساعد في الترويج لها عند الناشئة، وخاصة عندما تعرض أخبار الجريمة بطريقة تشويقية"، وأن "نشر أخبار الجرائم وخاصة جرائم الاغتصاب لا يساعد في الحد من الجريمة والوعي بخطورتها، بل إنه قد يكون عاملاً في إثارة الغرائز" بنسبة 9,8% من الأوزان الترجيحية لبنود السؤال.

– في المرتبة الرابعة جاء سبب أن "تخصيص صفحة لأخبار الجرائم وتكثيف تغطيتها يشيع الإحساس العام بالخوف لدى المواطنين" بنسبة 8,8%.

– في المرتبة الخامسة رفض المبحوثون إطلاق حرية نشر أخبار الجرائم؛ لأن "كثيراً ما يحول النشر الموسع حول بعض الجرائم إلى التأثير على القضاة" (جرائم الرأي العام)، كما قد يؤثر على شهادة الشهود بنسبة 7,6%.

– وفي المرتبة السادسة كان السبب يتمثل في أن "نشر أخبار الجرائم يمكن أن يسهم في تحويل بعض المجرمين إلى أبطال؛ مما قد يدفع البعض إلى تقليدهم طمعاً في الشهرة وذيوع الصيت" بنسبة 6,8%.

– في المرتبة السابعة رفض المبحوثون النشر دون قيود لسبب أن "نشرها يعد في حقيقته جريمة ثانية نتيجة لما قد يعكسه النشر من تعزيز لها وتبجيل لمرتكبيها وتعليم لأساليب ممارستها" بنسبة 6,4%.

– في المرتبة الثامنة كان السبب يتمثل في أن "نشر أخبار الجرائم بصورة مستمرة قد يزعزع ثقة الأفراد بالمثل والقيم والتقاليد الفاضلة؛ الأمر الذي يحدث بلبلة اجتماعية" بنسبة 5,5%.

– في المرتبة التاسعة رفضوا؛ لأن "الصحف قد تصدر أحكاماً مسبقة على المتهمين من خلال اتخاذ موقف من الجريمة وأطرافها، ومن ثم توجيه الرأي العام؛ مما يؤثر على سير المحاكمة" بنسبة 5,3%.

– "غالباً ما تنشر الصحف أخبار الجرائم مكتفيةً بمجرد عرضها أو تعرضها بشكل سلبي دون أي محاولة من جانبها لتحليل أسبابها، وهذا يؤدي إلى المساعدة في انتشار الجريمة وارتكابها" بنسبة 5,2% من مجموع الأوزان الترجيحية.

– وفي مؤخرة الترتيب جاء سبب كون "الصحف كثيراً ما تستخدم المبالغة في عرض الجرائم فتسيء إلى المجتمع كله أو تعطي صوره خاطئة عن الحادثة؛ وذلك من أجل زيادة التوزيع" بنسبة 0,4%.

رؤية المبحوثين للضوابط الأخلاقية التي يجب أن تحكم عملية النشر الصحفي لأخبار الجرائم:

جدول (17)
توزع المبحوثين بحسب رؤيتهم للضوابط الأخلاقية التي يجب أن تحكم عملية النشر الصحفي لأخبار الجرائم

الضوابط	ك	%
تجنب الافتراءات وتشويه السمعة	73	74,5
الالتزام بالموضوعية والدقة	69	70,4
الالتزام بنشر أخبار الجرائم في حدود قيم المجتمع وآدابه العامة	67	68,4
مراعاة الحق في الخصوصية	66	67,3
احترام حقوق المواطنين وسمعتهم	64	65,3
التركيز على جانب العبرة والعظة في عرض أخبار الجرائم	63	64,3
الالتزام بحسن النية فيما ينشر من معلومات	61	62,2
الالتزام بقرارات حظر النشر التي تصدر بخصوص بعض الجرائم	57	58,2
عدم التطرق إلى تفاصيل الخطط الأمنية لتعقب المجرمين	54	55,1
عدم التأثير على سير العدالة والتحقيق	50	51
عدم التوسع في إيراد تفاصيل الجرائم وأساليب ارتكابها	47	48
المجموع	ن= 98	

تشير النتائج الموضحة في جدول (17) إلى أن تجنب الافتراءات وتشويه السمعة جاءت في مقدمة الضوابط التي يجب أن تحكم عملية النشر الصحفي

لأخبار الجرائم؛ حيث حصلت على نسبة 74,5% من إجمالي العينة، في حين اتفقت نسبة 70,4% على أن الالتزام بالدقة والموضوعية من أهم الضوابط الأخلاقية الواجب مراعاتها ليحتل هذا الجانب المرتبة الثانية، وفي المرتبة الثالثة جاء الالتزام بنشر أخبار الجرائم في حدود قيم المجتمع وآدابه العامة من وجهة نظر 68,4%، ثم مراعاة حق الخصوصية بنسبة 67,3%، ثم احترام المواطنين وسمعتهم وسمعتهم في المرتبة الخامسة بنسبة 65,3%.

وفي المرتبة السادسة جاء ضابط التركيز على جانب العبرة والعظة في عرض أخبار الجرائم بنسبة 64,3 في حين طالبت نسبة 62,2% من المبحوثين بضرورة الالتزام بحسن النية فيما ينشر من معلومات، وفي المرتبة الثامنة جاء الالتزام بقرارات حظر النشر التي تصدر بخصوص بعض الجرائم بنسبة 58,2%، ثم عدم التطرق إلى تفاصيل الخطط الأمنية لتعقب المجرمين بنسبة 55,1%، ثم عدم التأثير على سير العدالة والتحقيق بنسبة 51%، وأخيراً عدم التوسع في إيراد تفاصيل الجرائم وأساليب ارتكابها بنسبة 48%.

جدول (18)

توزع المبحوثين بحسب اتجاهاتهم نحو نشر الصحف لصور المتهمين وأسمائهم

العبارات / الاتجاه	موافق		معارض		م	الوزن المئوي
	ك	%	ك	%		
يجب أن يراعى عدم نشر صور أصحاب القضايا البسيطة وأصحاب أول سابقة حتى لا يكون لنشر صورهم تأثير سلبي على حياتهم في المجتمع	77	78,6	21	21,4	1,79	89,29
لابد من الاكتفاء بالإشارة للأحرف الأولى من اسم المتهم عند نشر تفاصيل القضية	68	69,4	30	30,6	1,69	84,69
يفضل أن يكون نشر الصور بعد صدور حكم الإدانة، ويكون حكماً قطعياً	68	69,4	30	30,6	1,69	84,69
نشر صور المتهمين الهاربين يمكن أن يكون عاملاً مساعداً في القبض عليهم والإرشاد عنهم	67	68,4	31	31,6	1,68	84,18

تابع/ جدول (18)
توزع المبحوثين بحسب اتجاهاتهم نحو نشر الصحف لصور المتهمين وأسمائهم

الاتجاه / العبارات	موافق		معارض		م	الوزن المئوي
	ك	%	ك	%		
إشهار أسماء المتهمين يجب أن يقتصر على القضايا الحساسة كالجرائم التي تمس أمن المجتمع والاعتداء على حقوق الناس	65	66,3	33	33,7	1,66	83,16
نشر صورة المتهم واسمه كاملاً لا فائدة منه سوى التشهير والفضيحة له ولغيره من أفراد أسرته	58	59,2	40	40,8	1,59	79,59
نشر صورة المتهم واسمه كاملاً يعد عقوبة إضافية قد تدفعه للدخول في عالم الجريمة أو استمراره فيه مادام مجرماً في نظر المجتمع	52	53,1	46	46,9	1,53	76,53
نشر صورة المتهم واسمه كاملاً تجعله يشعر بالغربة والحقد والكراهية من قبل افراد المجتمع الذي يعيش فيه ونبذهم له، مما قد يؤدي إلى امتهانه الإجرام	48	49	50	51	1,49	74,49
الصحفيون يقدمون السبق الصحفي على مشاعر المتضررين من هذه الحوادث	44	44,9	54	55,1	1,45	72,45
ن= 98						

يوضح جدول (18) أن عبارة "يجب أن يراعى عدم نشر صور أصحاب القضايا البسيطة وأصحاب أول سابقة حتى لا يكون لنشر صورهم تأثير سلبي على حياتهم في المجتمع" جاءت في المرتبة الأولى من حيث المتوسط الحسابي والوزن المئوي للعبارة بين عبارات قياس الاتجاه نحو نشر الصحف لصور المتهمين وأسمائهم في أخبار الجرائم بمتوسط حسابي مقداره 1,79، ووزن مئوي يساوي 89,29، وهو ما يعني ارتفاع نسبة الموافقة على هذه العبارة التي بلغت 78,6% مقابل 24,4% يعارضونها.

وجاءت العبارتان الثانية والثالثة في المرتبة الثانية؛ إذ حصلتا على نسب تأييد

ورفض متساوية بلغت نسبة الموافقين على كل منهما 69,4% ونسبة المعارضين لهما 30,6%، وبلغ المتوسط الحسابي 1,69، والوزن المئوي 84,69 لكل منهما.

وفي المرتبة الثالثة جاءت عبارة "نشر صور المتهمين الهاربين يمكن أن تكون عاملاً مساعداً في القبض عليهم والإرشاد عنهم" بمتوسط 1,68 ووزن مئوي مقداره 84,18، تلتها عبارة "إشهار أسماء المتهمين يجب أن يقتصر على القضايا الحساسة كالجرائم التي تمس أمن المجتمع والاعتداء على حقوق الناس" التي حصلت على متوسط حسابي 1,66، ووزن مئوي 83,16.

كذلك ارتفعت نسب الموافقة على العبارات الأخرى في المقياس وراوحت الأوزان المئوية لها بين 79,59 و 72,45.

وتشير هذه النتائج في مجموعها إلى أن أغلب الصحفيين العاملين في مجال تغطية أخبار الجرائم لديهم اتجاهات إيجابية نحو الأخلاقيات التي تحكم عملهم، ويؤكدون أنهم ضد كل الأخطاء التي تقع في التغطية من نشر لصور المتهمين وأسمائهم قبل صدور أحكام أو حتى بعد صدور أحكام في قضايا بسيطة والسابقة الأولى؛ لأن ذلك يعد إهداراً لكرامة المواطن الكويتي وتشهيراً به أمام الرأي العام بالشكل الذي قد يدفعه إلى الاستمرار في ارتكاب الجرائم فيما بعد.

أهم بنود ميثاق شرف مقترح للقائمين بالاتصال في مجال نشر أخبار الجرائم من وجهة نظر المبحوثين:

- عدم نشر الأخبار التي تسيء إلى المجتمع الكويتي.
- احترام الحياة الخاصة للمواطنين وتجنب ذكر الأسماء.
- أن تستقل الصحف عن المتنفذين وخدمة أغراضهم.
- التأكد من الأخبار قبل نشرها وعدم التشهير بالمواطنين.
- الالتزام بالقوانين.

مقترحات المبحوثين للارتقاء بمستوى التغطية الصحفية لأخبار الجرائم ومراعاة أخلاقيات المهنة في نشرها:

- عدم ذكر أسماء المتهمين وصورهم إلا بعد صدور الأحكام ضدهم وإدانتهم.
- تسليط الضوء على الجريمة ودوافعها وأسبابها.
- إعطاء دورات متخصصة للمحررين.

- إتاحة فرص أوسع أمام المحرر للحصول على المعلومات الخاصة بالجرائم من الجهات الأمنية.

- توظيف الأكفياء وتفعيل أجهزة للمعلومات الموثقة.

- العمل على حماية الصحفيين والمحافظة على أخلاقيات المهنة.

خلاصة النتائج:

خلصت نتائج الدراسة إلى أن الصحفيين العاملين في مجال تغطية أخبار الجرائم بالصحف الكويتية يتميز أغلبهم بسمات إيجابية عديدة، أبرزها:

- أنهم عندما التحقوا بالعمل في قسم أخبار الجرائم والحوادث كان ذلك بدافع ذاتي منهم نتيجة حبهم لهذا المجال.

- أن أغلبهم من ذوي الخبرة الصحفية السابقة في العمل الصحفي بوجه عام؛ مما يجعلهم أكثر دراية بأساليب التغطية وكيفية حماية أنفسهم من الأخطاء التي قد تقع بالشكل الذي قد يعرضهم للعقاب.

- أن أغلبهم تربطهم بصحفهم علاقة عمل ثابتة ومستقرة؛ وهو ما يجعلهم أكثر حرصاً على العطاء والبذل من أجل مهنتهم.

- أن أغلبهم يتفق على مجموعة من السمات والخصائص التي يجب أن تتوافر في محرر أخبار الجرائم، ومن أبرز تلك السمات والخصائص الاطلاع والقراءة المستفيضة وفهم طبيعة المجتمع، والقدرة على التحمل والتعامل مع المواقف المختلفة، والسمات الشخصية الإيجابية، مثل الدقة والأمانة والمصداقية والنزاهة والجرأة وقوة الشخصية والذكاء، ومراعاة الضوابط والأعراف الاجتماعية... وغيرها.

- أن معظمهم لديه إحساس بالذاتية المهنية ويطالب بأن تظل صفحة أخبار الجرائم والحوادث أساسية في أي صحيفة، وذلك لأن الجريمة جزء من الواقع الاجتماعي وتجاهل هذا الواقع يحرم الصحيفة من أداء واجبها بوصفها مرآة للحياة الاجتماعية، كما أن نشر أخبار الجرائم يدفع أفراد المجتمع لاتخاذ سبل الحيطة والحذر والابتعاد عن المواقف التي قد تسبب وقوع الجريمة، وأن تجاهل تغطية الجرائم يعطي الناس إحساساً واهماً بالأمان ويجعلهم عرضة للمجرمين.

- كما أشارت نتائج البحث - إجمالاً - إلى أن أغلب الصحفيين العاملين في

مجال تغطية أخبار الجرائم لديهم اتجاهات إيجابية نحو الأخلاقيات التي تحكم عملهم، ويؤكدون أنهم ضد كل الأخطاء التي تقع في التغطية من نشر لصور المتهمين وأسمائهم قبل صدور أحكام أو حتى بعد صدور أحكام في قضايا بسيطة والسابقة الأولى؛ لأن ذلك يعد إهداراً لكرامة المواطن الكويتي وتشهيراً به أمام الرأي العام بالشكل الذي قد يدفعه إلى الاستمرار في ارتكاب الجرائم فيما بعد.

المراجع:

إبراهيم عبد الله المسلمي. (1999م). **مدخل إلى الصحافة**. القاهرة، العربي للنشر والتوزيع.

أسما حسين حافظ. (1984م). الصحافة والدفاع الاجتماعي ضد الجريمة. **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة.

أمل السيد متولي، وسحر فاروق الصادق. (2004م). أخلاقيات نشر مادة الجريمة في الصحافة المصرية: دراسة تحليلية وميدانية على عينة من الصحف والقائمين بالاتصال. المؤتمر العلمي السنوى التاسع "أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق"، جامعة القاهرة، كلية الإعلام.

أمين أحمد المغامسي. (2003). نشر أخبار الجريمة والحوادث الأمنية الأخرى في الصحف السعودية: دراسة مقارنة على عينة من الصحف السعودية اليومية. **مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية**، ع45، الدراسة متاحة على شبكة الإنترنت على الرابط التالي: https://old.taibahu.edu.sa

ثروت فتحي كامل. (1998م). الصحافة وقضايا المجتمع: المعالجة الصحفية لقضية السلع المغشوشة في جريدة الأخبار في الفترة من 1994 حتى 1996. **مجلة كلية الآداب**، جامعة الزقازيق، ع20، ص ص: 31-72.

حنان محمد حسن سالم. (2000م). التوجهات الأيديولوجية ومعالجة الصحافة لمظاهر الفساد في المجتمع المصري. **رسالة دكتوراه "غير منشورة"**، جامعة عين شمس، كلية الآداب.

خالد أحمد الشلال. (1997م). دور الصحافة المتخصصة في تشكيل الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة في المجتمع الكويتي. **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، السنة 21، ع82، ص.ص: 69-104.

دولة الكويت، وزارة الإعلام. (2006م). قانون رقم 3 لسنة 2006 في شأن المطبوعات والنشر، الجريدة الرسمية "**الكويت اليوم**"، العدد 762 للسنة 52، الأحد 12 إبريل.

سليمان صالح. (1993م). الصحافة والجريمة: دراسة لتغطية الصحافة المصرية لحادثة فتاة العتبة، بحث مقدم للدورة التدريبية لمحررى الحوادث والقضايا في الصحف المصرية. القاهرة، المجلس الأعلى للصحافة، 13 يناير- 14 فبراير.

سليمان صالح. (2002م). **أخلاقيات الإعلام**. بيروت: مكتبة الفلاح للنشر.

صالح حمد السهيل. (2009م). المعالجة الصحفية للجريمة في الصحف الكويتية: دراسة تطبيقية

خلال عامي 2007/2008. **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الزقازيق، كلية الآداب، قسم الإعلام.

عايش حليمة. (2009م). الجريمة في الصحافة الجزائرية: تحليل مضمون أخبار الجريمة في جريدة الشروق اليومية. **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجزائر، جامعة منتوري- قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علوم الإعلام والاتصال.

عبد الحميد حجازي. (1987م). **الرأي العام والإعلام والحرب النفسية**. القاهرة: دار الرأي العام.

عبد العظيم إبراهيم خضر. (1994م). المعالجة الصحفية لأخبار الجريمة في الصحافة المصرية: دراسة مقارنة في ضوء الممارسة الصحفية للصحف القومية والحزبية في الفترة من يناير 1981 حتى ديسمبر1990. **رسالة دكتوراه غير منشورة**. جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية.

عبد الفتاح عبد النبي. (1991م). **التناول الإعلامي لجرائم النخبة: دراسة في النموذج المصري في الثمانينيات. دراسات في الإعلام التنموي (ج2)**، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

عبد الفتاح عبد النبي. (1993م). الرؤية الإعلامية للجريمة الاقتصادية: النص والصورة الذهنية. **بحث مقدم لندوة الجرائم الاقتصادية المستحدثة**، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، في الفترة من 20- 21 إبريل.

عدلي السمري. (1992م). **السلوك الانحرافي: دراسة في الثقافة الخاصة الجانحة**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

غادة عبد التواب اليماني. (2005م). النشر الإعلامي لمضمون الجريمة لدى الصحف المصرية وأثره على جمهور القراء: دراسة تحليلية لمضمون صحيفتي أخبار اليوم والوفد. **مجلة كلية الآداب**، جامعة الزقازيق، ع35، ص ص: 57-89.

فتحي حسين عامر. (2005م). **أخلاقيات نشر الجريمة في الصحف المصرية الخاصة**. معهد البحوث والدراسات الإعلامية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة.

محمد بن عبد العزيز الحيزان. (2003). **البحوث الإعلامية**. الرياض: مطبعة سفير، الطبعة الثانية.

محمد فريد عزت. (د.ت). بحوث في الإعلام الإسلامي. جدة: دار الشرق.

نجوى الفوال (1995). قراءة في دراسات القائم بالاتصال، **المجلة الاجتماعية القومية**، القاهرة، المجلد الثاني والثلاثون، ع3، ص ص:20-41.

ولاء محمد الطاهر. (2007م). أخلاقيات إذاعة برامج الجريمة في التلفزيون المصري: دراسة تطبيقية على عينة من البرامج والقائمين بالاتصال. **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الزقازيق، كلية الآداب، قسم الإعلام.

يسر أنور، وعلي عثمان. (1982م). **أصول علم الإجرام**. القاهرة: دار النهضة العلمية.

Barnett, B. (2006). Media in the media: Narrative and myth in newspaper coverage of women who kill their children. *Journalism Quarterly,* 7(4), 411-432.

Bard, M. and Sangerey, D. (1979). *The crime victim*, Book, Basic books publishers, New York.

John. R., B. (1992). Mass communication an introduction, Theory and practice of mass media in society. New York: Prentice hall, L.n.c. Englewood Cliffs.

Rome, D., Jamieson, Kathleen H., and Aday, S. (2003). Television News and the Cultivation of Fear of Crime. *Journal of Communication,* 53(1), 88-104.

Pritchard, D. and Hughes, K. (1999). Patterns of Deviance in Crime News. *Journal of Communication,* 47(4), 49-67.

Bulck, Den and Van, Jan (2004). The Relationship between Television Fiction and Fear of Crime. *European Journal of Communication,* 19(2), 239-248.

Antons, G. E. and Hurley, P. A. (1977). The representation of Criminal Events in Huston's Two Daily Newspapers. *Journalism Quarterly,* 54(3), 756-760.

Kepplinger, Hans Mathias and Glaab, Sonja (2007). Reciprocal effects of negative press reports. *European Journal of Communication,* 22(3), 337-354..

Wasserman, Ira M., Stack, Reeves Steven and L., Jimmie (1994). Suicide and the media: The New York Time's presentation of front-page suicide between 1910 and 1920. *Journal of Communication,* 44(2), 64-83.

Nabi, R.L, and Sullivan, J. L. (2001). Does television viewing relate to engagement in protective action against crime? A cultivation analysis from a theory of reasoned action perspective. *Communication Research,* 28(6), 802-825.

O'Connell, M. (2000) Is Irish Public opinion towards crime distorted by media bias? *European Journal of Communication,* 14(2), 191-212.

قدم في: أغسطس 2014

أجيز في: يناير 2015

Ethics of Publishing Crime News in Kuwaiti Press

''A Field Study on the 'Communicator' in a Sample from Kuwaiti Newspapers''

Menawer Bayan Alrajehi

The Current study aims at observing the role and traits of the 'communicator' in Kuwaiti Newspapers from the standpoint of the publishing ethics of reporting crime news. It surveys editors of crimes and accidents in a sample of local papers, and hopes as a result to push the Kuwaiti press forward towards a higher degree of professionalism. The study relied on a survey covering a sample of 98 male and female editors in the departments of crimes and accidents in various Kuwaiti newspapers and concluded with the following results:

- Respondents agreed on some qualities and characteristics that were deemed incumbent in editors of crime news, chief of which were accuracy, honesty, honour, boldness, strong personality, intelligence and observing aocial customs and traditions.

- Most of the respondents wanted or asked for a crime and accident news page. They felt that crime is but an inseparable part of social reality, and that ignoring this reality will prevent the newspaper from performing its duty as a mirror of social life. Also, publishing crime news will alert members of the society to the need to be careful and avoid situations that can invitie crime. Moreover, ignoring covering crimes gives people False Feelings of Safety and makes them more vulnerable to criminals.

- Most respondents opposed Faults that are committed during coverage such as publishing photos and names of suspects before their being officially indicted, or publicizing their names in small or first time cases. Such practice can be injurious to the dignity of Kuwaiti Citizens as it defames them in the public eye, and consequently only entice them to commit more crimes..

Keywords: The Ethics of News Covering - Crime News Publication - Kuwaiti Journalism - Communicator - Public Opinion - Journalistic Gatekeeper - Crime News Editors - Journalism